

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٢٧**

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٢/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد فان آرتسن .... (هولندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيدة ليستريه
أوكرانيا	السيد كروخمال
بنغلاديش	السيد أحمد
تونس	السيدة عاشوري
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد دوتريو
كندا	السيد هاينبيكر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد ميسران
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي - غرينستوك
ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

00-75201
0075201

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام: (تكلم بالانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أنضم إلى المجلس وأن أقدم له عرضا عن آخر تطورات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

هذه العملية الجديدة تبشر بخير كبير للبلدين والشعبين المعنيين، ولأفريقيا ولحفظ السلام عموما. ويجب أن ننفذها على الوجه الصحيح، وإني أتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع المجلس لتحقيق ذلك الهدف.

لقد تولى ممثلي الخاص لإريتريا وإثيوبيا، السفير لنغويلا، مهامه في منطقة البعثة. ومؤهلاته معروفة لجميع أعضاء المجلس. وقد اجتمع السيد لنغويلا في أديس أبابا برئيس الوزراء زيناوي، ووزير الشؤون الخارجية مسفين ومسؤولين كبار آخرين، وتعهدوا جميعا بتقديم دعمهم. ووصل السفير لنغويلا بالأمس إلى أسمرا ويعتزم إجراء اتصالات مماثلة مع حكومة إريتريا هناك. واجتمع أيضا بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبأعضاء السلك الدبلوماسي ومختلف مسؤولي الأمم المتحدة، الذين سيعملون على نحو وثيق مع البعثة. ويتوقع السفير لنغويلا، في أدائه لمهمته، أن يتنقل بانتظام بين مكتبيه في أسمرا وأديس أبابا ليواصل الاتصالات الوثيقة بكلا الطرفين وكذلك بمنظمة الوحدة الأفريقية.

وقمت أيضا بتعيين مسؤولين كبيرين كنائبين للممثل الخاص، هما: الشيخ تيجاني غاي والسيد إيان مارتن، اللذان سيقيمان كل الوقت، أولهما في أديس أبابا والثاني في أسمرا. وسيتولى النائبان منصبيهما قريبا.

ويمضي الانتشار العسكري أيضا حسب الجدول الزمني. وقد تولى قائد القوة، اللواء باتريك كمائرت من هولندا، مهامه في منطقة البعثة. وتم حتى اليوم نشر ١٢٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في البلدين وستبدأ أولى القوات في الوصول قريبا. ومع استمرار تعاون الطرفين، يتوقع أن يكتمل نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في وقت مبكر من السنة المقبلة، بقوام يبلغ ٤ ٢٠٠ جندي من كل الرتب، بما فيهم ٢٢٠ مراقبا عسكريا؛ وبدأت فعلا أفرقة عسكرية من عدة بلدان مساهمة بقوات - الأردن والدانمرك وسلوفاكيا وكندا وكينيا وهولندا - الاضطلاع بمهام استطلاع تتعلق بانتشارها.

لقد قمتم أنتم شخصيا، سيدي، بزيارة المنطقة في الاسبوع الماضي، وإني أهتم بسماع تقييمكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة هولندا على دعمها السخي لهذه العملية، وكذلك الحكومات الأخرى التي تقدم مساهمات.

تبدو الحالة على أرض الواقع قد استقرت خلال الأسابيع الأخيرة، ولكن الأحوال الإنسانية في كلا البلدين تظل تشكل مصدر قلق بالغ. ففي إريتريا يوجد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا، بعضهم يقيمون في مخيمات وآخرون تستضيفهم مجتمعات محلية أو مبعثرون في أنحاء البلد. وفي إثيوبيا شرد حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ شخص. وأخطر العقبات التي تحول دون عودتهم بسلام هي وجود الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة على طول الحدود. ولذا من اللازم ضمان إزالة الألغام في مرحلة مبكرة والقيام ببرامج توعية عن الألغام في هذه المناطق. وقد بدأت البعثة

من جانبها في إجراء عمليات مسح لإزالة الألغام. وأنشأت الحكومتان لجنتين وطنيتين لإزالة الألغام. وآمل أن يقدم المجلس لهذه الجهود دعمه الكامل وفي الوقت المناسب.

ونواصل المشاورات مع الحكومتين بشأن الاتفاقات المتعلقة بمراكز القوات، ويحدونا الأمل في إبرام هذه الاتفاقات بأسرع ما يمكن. وقد وافق الطرفان على أن يفتحا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر أول طريق بري للدخول لاستخدام قوافل البعثة والأنشطة الأخرى. وهذا تطور سار للغاية، لأن من الضروري أن تتمتع البعثة بحرية الحركة والوصول المبكر إلى المنطقة الأمنية المزمع تحديدها مستقبلا. وستبذل جهود إضافية لإقرار ممرات دخول جوية. ونحن نحرز تقدما في هذا الصدد وسأحيط المجلس علما بذلك.

واستمر وقف إطلاق النار منذ التوقيع على اتفاق بشأنه في حزيران/يونيه برعاية الرئيس الجزائري بوتفليقة. وقد أظهر الطرفان حتى الآن التزاما بتنفيذ هذه الوثيقة. وذلك إنجاز حقيقي. ويهدف نشر بعثة الأمم المتحدة إلى المحافظة على السلم بين البلدين. ويقوم المراقبون العسكريون في الميدان بتطوير قدرتهم على التحقق من الحالة ومناقشة المشاكل التي قد تنشأ. وهذا ينبغي أن يساعد الطرفين على الحد من الريبة المتبادلة.

وسيكون من الخطوات التي ستسهم إسهاما كبيرا في هذا الصدد إنشاء لجنة التنسيق العسكرية، التي دعا إليها اتفاق وقف الأعمال العدائية. ويسرني أن أشير إلى أن كلا الطرفين اتفقا مع البعثة على أن أول دورة للجنة يمكن أن تعقد في موعد لا يتجاوز هذا الشهر. ويجب أن نحافظ على هذا الزخم، وليس أقل ما في الأمر من أجل اكتساب دعم إضافي من المجتمع الدولي لاحتياجات التنمية في البلدين.

ووكالات الأمم المتحدة مستعدة لأداء دورها. والواقع أن التنسيق الوثيق بين البعثة والوكالات الإنسانية سيكون أساسيا، ولهذا ينبغي إنشاء نظام اتصال مدني – عسكري بأسرع ما يمكن. وإني واثق من أن كلا الطرفين سيواصلان التعاون مع الوسيطين المعنيين بمحادثات التقارب، الوزير الجزائري عبد القادر مساهل ومبعوث الولايات المتحدة الخاص أنتوني ليك، بغية حل المسائل المعلقة وتحقيق تسوية شاملة. وتقف الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة وممثلي الخاص مستعد للمشاركة في المحادثات المقبلة بصفة مراقب.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أن بداية أي عملية لحفظ السلام تمثل فترة زمنية حساسة للغاية. والخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة تبعث بإشارات عن نوايانا، وفعاليتنا، وأهم شيء، عن عزيمتنا. وفي ذات الوقت توفر الخطوات التي يتخذها الطرفان أيضا مؤشرات على رغبتهما في التعاون وعلى مستوى الثقة والإرادة السياسية. ونحن مع اتخاذ دبلوماسيينا وأفرادنا العسكريين وموظفينا المدنيين لمواقعهم، دخلنا فترة مخاطرات أكبر وتمحيص مكثف لأعمالنا. وشعبا إريتريا وإثيوبيا، وآخرون كثيرون وراء حدودهما، يعولون علينا لمساعدتهم. فلننهض معا لمواجهة هذا التحدي. وآمل أن نفعل ذلك.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، عزز الأمين العام اقتناعنا بأن أفريقيا مهمة، سواء كقارة تمثل شاغلا وكأرض تبشر بالخير. وهي تهم مجلس الأمن. وخلال الشهور الستة الماضية أوفد المجلس بعثات إلى أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا/إريتريا وغرب أفريقيا، مما يشهد على استعداده المكتشف حديثا لمد يد المساعدة إلى أفريقيا، وسكانها وقادتها.

إن أفريقيا تهم هولندا. وأفريقيا المستقرة والمزدهرة خير في المقام الأول لأهلها أنفسهم، ولكنها أيضا خير لنا.

ولذا فإن الاستقرار والتنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا من أولويات سياستنا الخارجية.

ولهذا، ترأس رئيس وزراء هولندا في العام الماضي المناقشة التي عقدت بشأن أفريقيا؛ ولهذا، سوف يترأس زميلي، وزير التعاون الإنمائي، جلسة مفتوحة عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غينيا - بيساو تعقد في أواخر الشهر الحالي؛ ولهذا، يوجه جزء هام من ميزانيتنا للتنمية إلى أفريقيا؛ ولهذا، توجه السفير فان والصم إلى أفريقيا عدة مرات؛ ولهذا، زرت أفريقيا في الأسبوع الماضي؛ ولهذا أنا موجود هنا.

وفي نيجيريا، ناقشت مع الرئيس أوباسانجو تعزيز السلم والأمن في غرب أفريقيا. وكما تعلمنا نحن الأوروبيون في التاريخ الحديث، فإن مبادرات التعاون الإقليمي تكتسب أهمية كبيرة كوسيلة لتحويل المنازعات القديمة إلى رخاء جديد. ومن ثم، فإن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية تستحق منا التأييد الكامل.

وقد عرضت هولندا تمويل المبادرات الإقليمية لحفظ السلام من خلال صندوق السلام الذي أنشأناه مؤخرا، أسوة بالدعم الذي نقدمه بالفعل للوقاية من الصراعات الإقليمية.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة إثيوبيا وإريتريا. فسوف تصل الكتيبة الهولندية - الكندية التابعة لبعثةالأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، إلى المنطقة في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وأنا إذ أضع ذلك في اعتباري، قمت بزيارة كل من إثيوبيا وإريتريا في الأسبوع الماضي، وأود أن أتشاطر مع المجلس الأن بعض ملاحظاتي التي ربما تكون ذات أهمية للبلدان الأخرى المساهمة بقوات والموجودة هنا اليوم.

في إثيوبيا، التقيت برئيس الوزراء، السيد ميليس زيناوي، ووزير الشؤون الخارجية، السيد سيوم مسفين. وفي إريتريا، أجريت محادثات مع الرئيس، السيد أسياس أفورقي، ووزير الشؤون الخارجية، السيد علي سعيد عبد الله، ووزير الدفاع، السيد سبهات إفريم. وعلاوة على ذلك، أجرينا، وفدي وأنا، محادثات مكثفة مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية، وممثلي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ومع السيد أنطوني ليك، ومع مختلف منظمات العمل الإنساني في كل من إثيوبيا وإريتريا.

وخرجت من محادثاتي في إثيوبيا وإريتريا بانطباع مؤداه أن لدى كل من الجانبين رغبة صادقة في السلام وأنهما يتوقان إلى بدء التعمير والتنمية. وفي عملية السلام التي تقودها الجزائر ومنظمة الوحدة الأفريقية باقتدار، يبدو أنه أحرز تقدم بشأن قضايا مثل التعويض والتحقيق في أسباب الصراع. ويحدوني الأمل في أن يتسنى تحقيق انفراج في المسقبل غير البعيد بشأن مسألة ترسيم الحدود.

في الوقت نفسه، فإن عدم الثقة المتبادل بين إثوبيا وإريتريا لا يزال عميقا، مثلما كان دائما، مما يجعل عملية السلام تتحرك ببطء شديد. وقد أبلغت ممثلي الجانبين مشددا أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لا يمكن أن توفر أكثر من فسحة لالتقاط الأنفاس لتسهيل تسوية الخلافات بينهما، وأنه لا يمكن، ولا يجب، اعتبارها حلا للصراع ذاته. وأكدت على ضرورة تسوية خلافاتهما من خلال إبرام تسوية سلمية شاملة ونهائية، دون إبطاء.

ومع ذلك، فإنني أخشى من وجود احتمال أن يكون الطرفان قد اعتادا على وجود بعثة الأمم المتحدة، وأنهما أصبحا يعتمدان عليها بالطريقة نفسها التي تبدو فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، لا غنى عنها بالنسبة لقبرص الآن.

وبغية إعطاء دفعة أخرى لعملية السلام، أقترح إنشاء فريق من أصدقاء عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ومن

أجل المساعدة في علاج حالة انعدام الثقة الحادة بين الدولتين، اقترحت على الطرفين خمسة تدابير أولية لبناء الثقة.

إن الموافقة على تدابير بناء الثقة هذه ستعطي للمجتمع مزيدا من الثقة بأن عملية السلام تؤخذ مأخذ الجد. ومن شأن هذه التدابير أيضا أن يكون لها أثر إيجابي على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتوقف على إحراز تقدم في المفاوضات، والذي سيكون له أثر مفيد على العلاقات بين الدولتين من خلال البدء بتبديد عدم الثقة المتبادل بينهما.

وقد ردت الدولتان على اقتراحنا بإيجابية، وقالت إهما على استعداد للشروع في تعزيز عملية السلام التي تقودها منظمة الوحدة الأفريقية. أما صفقة التدابير الخمسة الأولية لبناء الثقة التي اقترحتها فتتكون مما يلي.

أولا، الإفراج المتبادل، والفوري إذا أمكن، عن المدنيين المعتقلين وعودهم تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب تنص على ضرورة وقف عمليات الاعتقال في أسرع وقت ممكن بعد إنهاء الأعمال العدائية، وعلى الأطراف أن تعمل على ضمان عودة كافة المحتجزين إلى آخر مكان كانوا يقيمون فيه أو تسهيل إعادة توطينهم. ولأن إثيوبيا وإريتريا قد وقعتا على اتفاق لوقف الأعمال القتالية، يتعين إطلاق سراح المعتقلين المدنيين على الفور بموجب القانون الدولي.

وثانيا، فتح ممر بري وجوي لبعثة الأمم المتحدة. ومن المهم أن يتم فتح المنفذ البري لمصلحة البعثة في القريب العاجل، كما ذكر الأمين العام، إلا أن الممر الجوي لا يقل أهمية من أجل الوزع الفوري للبعثة، وينبغي أن يقام على الفور. وينبغي أن تتاح هذه الممرات في المستقبل للمرور المدني أيضا.

أما ثالث تدابير بناء الثقة، فهو تبادل الخرائط التي تبين المناطق المزروعة بالألغام. وقد تبين أن وجود الألغام يشكل عقبة رئيسية أمام السكان في المناطق المتضررة، وإنه يحول دون عودة الأشخاص النازحين داخليا. ولذا، فقد اقترحت على البلدين أن يقدما لبعثة الأمم المتحدة خرائط تبين مواقع المناطق المزروعة بالألغام على وجه التحديد.

ورابعا، الإفراج الفوري، بداية، عن ٢٥٠ أسيرا من كل من الجانبين. وتقضي اتفاقية جنيف الثالثة بشأن حماية أسرى الحرب وإعادهم إلى أوطاهم دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال القتالية. ولأن هذا الوضع قائم منذ ١٨ حزيران/يونيه، فليس ثمة أساس قانوني للاحتفاظ بأسرى الحرب. إلا أنني أدرك أن إطلاق سراح أسرى الحرب مسألة حساسة. ولهذا، فقد اقترحت نهجا مرحليا، يتمثل في الإفراج المتبادل عن عدد أولي قوامه ٢٥٠ أسيرا، على أن يتم ذلك بصورة مثالية قبل نهاية العام الحالي.

وخامسا، الوقف الاختياري المتبادل لعمليات الطرد التعسفية ريثما تعتمد قوانين الجنسية في كل من إثيوبيا وإريتريا، ولقد طردت إثيوبيا آلافا عديدة من ''الإريتريين''، كما أن إريتريا قد طردت آلافا عديدة من ''الإثيوبيين''. ويتم ذلك في معظم الأحيان بصورة تعسفية، في تجاهل لسيادة القانون. والأشخاص الذين يطردون لا يصبحون تلقائيا مؤهلين دائما لاعتبارهم من مواطني الدولة الأخرى، وهو ما قد يؤدي إلى جعل الأشخاص المطرودين عديمي الجنسية. ولهذا، فقد اقترحت على الجانبين أن يوافقا فورا على وقف عمليات الطرد. وهذا الوقف الاختياري يمكن أن ينتهي بعد سنة من تلقي مشورة اللجنة الدولية للصليب

الأحمر بشأن كيفية معالجة المشاكل المترتبة على اختلاف قوانين الجنسية.

وقد طلبت إلى وفدي أن يتشاور مع جميع أعضاء المجلس بشأن نص بيان رئاسي يعكس مناقشاتنا اليوم؛ ويحدوني الأمل في أن نتمكن من الاتفاق على هذا البيان وأن نعتمده في الأسبوع القادم.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن الشكر للرئاسة الهولندية وعلى إشادتنا بها على دعوتها إلى هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة. وأود، بصفة خاصة، أن أتقدم بالشكر إلى وزير الخارجية الهولندي، السيد فان آرتسن، على العرض المتعمق الذي قدمه، وأشكر السيد الأمين العام على التعليقات التي أدلى بها.

إننا نشيد بالتزام هولندا بدفع عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا إلى الأمام. وقد جاءت الجهود التي بذلها السيد فان آرتسن مكملة لجهود منظمة الوحدة الأفريقية ولمساعدتنا المكثفة المستمرة لكل من إثيوبيا وإريتريا من أجل إبرام اتفاق سلام نهائي.

ونود أن نهنئ هولندا على مساهمتها الكبيرة في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وعلى تعيين الميجور جنرال باتريك كامارت قائدا للقوة التابعة للبعثة. ونود كذلك أن نعرب عن التقدير لجميع الدول الأخرى الأعضاء التي ساهمت، أو سوف تساهم بقوات في هذه البعثة.

إن الاتفاق المعلم بشأن وقف الأعمال العدوانية، الذي جرى التفاوض عليه برعاية منظمة الوحدة الأفريقية ووقعه وزيرا خارجية إثيوبيا وإريتريا في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه، هو خطوة رئيسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع. ومن كل الدلائل يمكن القول إن حكومتي إثيوبيا وإريتريا أوفتا تماما بالتزاماتهما ويواصلان مراعاة الاتفاق. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة في إرساء الأساس لسلام دائم.

وأصبح من المحتم علينا جميعا أن نشجع الطرفين على الاحتفاظ بالإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة. ونحن نحثهما على التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، وعلى أن يمارسا ضبط النفس. وسيكون أي حضور ذي مصداقية للأمم المتحدة بمثابة تدبير لبناء الثقة نرجو أن يعزز الثقة ويدعم مفاوضات السلام. ويظل دعم الولايات المتحدة للبعثة قويا ومن دواعي سرورنا أن الانتشار يجري الآن.

وبينما نرحب ببشائر التقدم تلك، لا بد من التوصل إلى تسوية سلمية نهائية. وهناك عدة قضايا معلقة تحتاج إلى حل. وأي اتفاق بشأن رسم حد مشترك هو عنصر حاسم في أي اتفاق سلام نهائي. ويصبح هذا العنصر ضروريا إذا أريد أن يكون السلام بين الجارتين قويا ونافعا للشعب في كلا البلدين.

وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن الخوذ الزرق ينبغي ألا تكون أبدا بديلا عن اتفاقات السلام، ولكن عاملا لإتاحة الفرصة لتحقيق سلام دائم. وينبغي أن يؤدي التواجد المتزايد للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى تهدئة التوترات وتوفير بيئة للبحث عن الحلول. وإذا كان السعي من أجل تحسين العلاقات الثنائية قد يستمر إلى الأبد، فوجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينبغي ألا يستمر. وبالمثل، يجب أن يعمل المجلس على كفالة أن يقدم حفظة السلام الزخم المطلوب للتقدم، لا الذريعة للتسويف.

ونحن نرحب باقتراحات وزير الخارجية، فان آرتسن بشأن تدابير بناء الثقة الملائمة - كعودة أسرى الحرب - التي يمكن أن تتخذ للمساعدة في حل القضايا الإنسانية المعلقة وللتقريب بين الطرفين في سبيل التوصل إلى اتفاق نهائي.

فالاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية ينص صراحة على التزام الطرفين بتحديد حدهما المشترك، إذا لم يمكن التوصل إلى اتفاق سريع على غير ذلك. والواقع أن هذا الالتزام يرد خمس مرات على الأقل في اتفاق وقف الأعمال العدائية.

وتظل الولايات المتحدة على التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم للأبد. وسوف يواصل الممثل الخاص للرئيس، السيد أنتوني ليك، العمل مع الوزير الجزائري مسهل ومع قادة إثيوبيا وإريتريا للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لهذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا البالغ للأمين العام ولكم، سيادة الرئيس، على ملاحظاتكما التمهيدية والبالغة الموضوعية في الواقع، وكذلك على الاهتمام الشخصي الذي تُوليانه لهذه المسألة.

ونرحب ترحيبا حارا بقدوم السفير ليغوايلا، واللواء كامارت. ويسرنا أن الجهود التي تبذلها الجزائر والولايات المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي لاستئناف مباحثات السلام بدأت تحقق بعض النجاح وأن العملية عموما بدأت تسير في الاتجاه الصحيح.

ويحتاج الطرفان إلى أن يسمحا بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية. وتأييدهما لهذا الأمر يوحي بوجود الإرادة السياسية للسلام. وهذه الإرادة السياسية ضرورية لإبرام اتفاق سلام شامل. ولذا فنحن نحث الجانبين على اغتنام هذه الفرصة للسلام الدائم، وعلى عدم التأخر في ذلك.

إن نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا سوف يساعد على توفير المناخ لذلك، ولكن كما قلتم، سيادة الرئيس، يجب ألا ينظر إليه على أنه بديل لإبرام اتفاق سلام شامل. وعليهما ألا يصلا إلى مأزق. ويجب أن يركزا على الاتفاق الكامل. ولكن من الضروري مع انتشار بعثة الأمم المتحدة أن يوفر الجانبان حرية التنقل اللازمة للقوة حتى تستطيع أداء مهمتها بفعالية.

أما النقاط الأخرى التي كنت أزمع التطرق إليها فقد غطيت، وخاصة بتدابيركم الخمسة، سيادة الرئيس، لبناء الثقة. والمملكة المتحدة تؤيد تلك التدابير ولذا فلن أدخل في تفاصيلها. وكذلك يسرنا أن حُدد تاريخ لعقد اجتماع للجنة التنسيق العسكرية، ذلك أن الصلات بين الطرفين جزء هام أيضا من بناء الثقة. ولكن على البلدين أن ينظرا إلى الأجل البعيد. فإبرام تسوية للسلام الدائم سوف تمكن الجانبين من التركيز على التنمية والتعمير والمصالحة، وهي الأمور التي تدور المسألة كلها عليها. ووفدي يتطلع إلى مناقشة مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحته هولندا. ونحن متفقون على أن ينتهي العمل في هذا الخصوص في الأسبوع المقبل، لو أمكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود باسم فرنسا أن أشكركم، سيادة الرئيس، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتموها الآن بشأن زيارتكم مؤخرا إلى المنطقة. وأشكر الأمين العام أيضا على تقريره عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا.

وأرى، كما رأى المتكلمون قبلي، أن الشيء الضروري الذي يتعين إبرازه بإيجابية هو أن الطرفين يراعيان وقف إطلاق النار منذ ١٨ حزيران/يونيه. ونريد أن نرى ذلك انعكاسا واضحا لالتزامهما القاطع بالسلام.

ومن دواعي سرور فرنسا البالغ أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تنتشر الآن بفعالية. ونرى أن قوتها المتنامية ضمان فعلي للسلام. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لما تسهم به هولندا والبلدان الأخرى في عملية الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. كما نرحب بوصول الممثل الخاص للأمين العام، السيد ليغوايلا، إلى المنطقة حيث وصل إلى أديس أبابا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وهو اليوم في أسمرة. كذلك نرحب بتعيين اللواء باتريك كامارت.

لقد أشار الرئيس إلى عدد من تدابير بناء الثقة الموصى بها للطرفين. ووفدي يؤيد تلك التدابير بالكامل . ونناشد الطرفين بوجه خاص أن ييسرا عودة أسرى الحرب والأسرى الجرحى إلى ديارهم. وينبغي أيضا أن يطلقا سراح كل المدنيين المحتجزين وإعادتهم إلى ديارهم فعددهم يتراوح بين ٠٠٠ ٥٢ شخص و ٠٠٠ ٧٢ شخص، وفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن المستصوب أن ييسر الطرفان بصفة عامة الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

وعلى العموم، نحن نوافق تماما على ما ذكره الرئيس. وعلينا الآن أن نكفل التزام الطرفين المخلص بالتفاوض على اتفاق سلام شامل يمكن أن يحل جميع المنازعات الثنائية. ولا شك في أن الوقت ضروري للتوصل إلى اتفاق طيب ومتين، لا يطعن فيه فيما بعد، وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الشائكة إلى حد بعيد والمتعلقة برسم الحدود والدور الذي يمكن أن تؤديه وحدة رسم الخرائط بالأمم المتحدة في تعيين تلك الحدود.

وبهذه الروح، يسعدنا أن نشارك في صياغة البيان الرئاسي الذي قد يعتمد في مطلع الأسبوع القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم الرئاسة وأرجو أن أرحب بكم في المجلس مرة أخرى. فقد أسهمت هولندا بقدر كبير في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتواصل ذلك إلى الآن. ولذا فمن المناسب أنكم، سيادة الوزير، ترأسون مناقشة اليوم. ونحن نقدر معلوماتكم الجديدة عن الأحوال السائدة على أرض الواقع، في أعقاب زيارتكم الأخيرة إلى المنطقة.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ومما يشجعنا إلى حد كبير أن إثيوبيا وإريتريا ما زالتا تحترمان اتفاق وقف الأعمال العسكرية الذي وقعتاه بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه. ونحن نثني مرة أخرى على منظمة الوحدة الأفريقية لدورها الرئيسي في تحقيق ذلك، وأيضا على العمل الذي قام به الرئيس الجزائري بوتفليقه والمبعوث الخاص ليك. ونعتقد أن كلا من إثيوبيا وإريتريا أظهرت التزاما جادا بالتوصل إلى حل دائم لنزاعهما. ونثني عليهما للعودة إلى طريق السلام. ويسرنا أن مجلس الأمن تمكن من تشجيع الطرفين على سلوك ذلك الطريق بأن أذن على عجل بإيفاد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للمساعدة على تعزيز السلام الذي توصل إليه.

ونحن، في كندا، يسرنا أننا كنا جزءا من هذا المسعى منذ البداية. واشتراكنا المتزايد، الذي لقي مؤخرا تأييدا تاما من البرلمان، يعكس التزامنا، ليس بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة فحسب، وإنما بتعزيز السلام في أفريقيا. وهذه البعثة خطوة أولى هامة أخرى نحو الفيلق الاحتياطي العالي الاستعداد. وقد شاركنا أيضا في الفيلق منذ إنشائه كطريقة

لمحاولة تحقيق هدفنا المشترك الخاص بتعزيز قوة الأمم المتحدة على العمل بسرعة أكبر.

ولذلك رحبت كندا بفرصة دعم مشاركتنا في الفيلق بفرقة مشاة ميكانيكية معززة، ستعمل كجزء من كتيبة هولندا في الفيلق.

إننا نؤيد تدابير بناء الثقة التي حددتموها، سيدي الرئيس، في ورقتكم. وقد شاركنا مؤخرا مع زملائنا الهولنديين في عملية مسح استراتيجي للمنطقة وكان واضحا من تلك الزيارة أن هناك تحديات عديدة ستواجهها الأمم المتحدة، سواء كان التهديد الذي تفرضه الألغام الأرضية – كما أبرز الأمين العام – أو الحاجة الماسة إلى فتح ممرات جوية لتيسير تحرك بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، أو الإبرام المبكر لاتفاق وضع القوات. وما من تحد من هذه التحديات لا يمكن التغلب عليه، إذا أظهرت الأطراف حسن نية وتعاون مستمرين.

وبالنسبة للبلدين ولبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، لا يزال أمامنا بعض العمل الأكثر صعوبة: دعم السلام، وتعزيز المصالحة ولأم الجراح بسبب سنوات القتال التي تركت كثيرين من الموتى وأكثر بكثير من المشردين ويجب على إثيوبيا وإريتريا على حد سواء أن تتحركا الآن من اللجوء إلى الحرب إلى لغة السلام. فالكلام – كما ذكّرنا مؤخرا الأمين العام في سياق آخر، يمكن أن يلحق أضرارا أيضا ويجب ألا يسمح بأن يصبح الآن أسلحة جديدة بعد ما صمتت المدافع الآن. ونحن نحث كلا الطرفين على أن يستفيد من وجود البعثة لإعطاء دفعة قوية إلى المحادثات عن قرب التي تتبناها منظمة الوحدة الأفريقية، ولحل المسائل البارزة. وحتى نحسّن الفرص لسلام مستدام، ندعو كلا الطرفين إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لسكان كلا البلدين.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ولقد حان الوقت لتخصيص الموارد التي تهدر على الحرب وإعادة استعمالها لغرض الأمن البشري واحتياجات التعمير لشعب إثيوبيا وإريتريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، من دواعي السرور أن أراكم مرة أخرى تترأسون جلسة هامة أخرى من جلسات مجلس الأمن. ونحن نقدر تقديرا عميقا جهودكم في الحضور إلى المجلس وإبلاغنا بزيارتكم الأخيرة لإثيوبيا وإريتريا. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشخصية للمجلس بشأن الحالة الراهنة في إثيوبيا وإريتريا.

إن هدف تحقيق تسوية سلام شاملة لا يزال بحاجة إلى تحقيق. إلا أننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بوزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، وحفظة سلام أيضا، في بعض المناطق المحددة. ونحن نقدر التعاون الذي يقدمه الطرفان في سبيل ذلك. والأمم المتحدة، بتعيين قائد للقوة وممثل خاص للأمين العام، مؤهلة الآن للقيام بدور هام في حل النزاع. ونحن نهنئ السفير ليغويلا واللواء كاميرت على حد سواء.

ونعرب عن تأييدنا التام لجهود الممثل الخاص للأمين العام ونثق بأنه سيظل يحظى، كما تبين مؤخرا في أعقاب اتصالاته الأولى بالتعاون الكامل من الحكومتين في القيام بمسؤولياته.

ونحن نذكّر مع الامتنان بالجهود القوية التي بذلها الرئيس بوتفليقة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تيسير وقف الأعمال العسكرية. ونتطلع الآن إلى نتيجة ناجحة للمحادثات عن قرب في تحقيق سلام شامل.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، والحاجة إلى إزالة الألغام لا بد من السعي إلى الوفاء بها بقوة. وفي هذا الشأن، نرحب بالتقدم المحرز وبتصرفات الطرفين المؤاتية.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، لا تزال بنغلاديش مستعدة للإسهام في هذا النشاط. ووفد بلدي على اتصال بإدارة عمليات حفظ السلام في هذا الشأن.

وما من شك في أن المحادثات لم تكن سهلة، ولا تزال هناك بعض المصاعب. وما نتفق عليه جميعا – في اعتقادنا – هو أن نحافظ على الهدوء في المنطقة وعلى الجهود المخلصة لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العسكرية. وبينما جهود الوسطاء مستمرة، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل مراقبة الحالة وأن يفعل ما في استطاعته لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل البارزة.

وفي هذا الشأن، نجد مبادرتكم – سيدي الرئيس – مفيدة تماما وحسنة التوقيت. ونحن نثني على جهود وفدكم في طرح بعض الأفكار لبناء الثقة بين الطرفين تضمّن في البيان الرئاسي بصورة رسمية. ونوافق تماما على تلك الأفكار ومستعدون للعمل مع الأعضاء الآخرين من أجل وضع اللمسات الأخيرة على النص في الأيام القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على معلوماته القيمة، وأود بشكل خاص أن أشكركم – سيدي الرئيس – على إشراكنا في انطباعاتكم عن رحلتكم الأخيرة إلى إثيوبيا وإريتريا. ونود أيضا أن نشكركم على اقتراحاتكم القيِّمة التي طرحتموها صباح اليوم، والتي سندرسها بعناية كبيرة.

منذ انضمت الأرجنتين إلى مجلس الأمن، بيَّنا موقفنا الموضوعي بشأن هذا الصراع الإقليمي، وهو موقف نود أن نعيد تأكيده الآن.

إن استخدام القوة في العلاقات الدولية ليس وسيلة صحيحة للحصول على الأراضي بمقتضى القانون الدولي. وهكذا، فإن احتلال أراض بالقوة لا يعطي سندا قانونيا أفضل لامتلاك تلك الأراضي المتنازع عليها. ومهما طال الصراع، فإن الوضع لا يتغير. وسند الملكية هذا غير صحيح بمقتضى الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق التي تحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية وهذا أمر حتمي في القانون الدولي. وإلى جانب ذلك، فإن الدول ملزمة، كما تنص عليه الفقرتان ٣ و ٣٣ من المادة ٢، بحل النزاعات بالوسائل السلمية.

لهذه الأسباب، فإن انسحاب القوات إلى مواقع محددة، أي عودتها إلى الوضع الذي كان سائدا من قبل، لا يؤثر على الوضع النهائي للأراضي موضوع النزاع. والوضع القانوني النهائي لتلك الأراضي سيترتب على المفاوضات التي تجريها الأطراف لرسم وتعيين الحدود. واحترام مبدأ سلامة الأراضي يؤكد الحل السلمي الدائم لهذا الصراع.

إننا نعتقد أن لدينا اليوم ما يبرر التفاؤل الحذر بشأن تطور هذه الحالة. واتفاق وقف الأعمال العسكرية الموقع بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه الماضي، على عكس ما حدث في صراعات أخرى عرضت على المجلس، يجري الامتثال له الآن بحسن نية في إثيوبيا وإريتريا. وهذان الطرفان يتعاونان مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وقد نشرت البعثة بالفعل مراقبين عسكريين في المنطقة التي تغطيها. وخلافا لعمليات أخرى لحفظ السلام في أفريقيا، تشارك في هذه البعثة دول مساهمة بقوات كافية تبلغ أكثر من ٢٠ دولة

عضوا في الأمم المتحدة. وهذه الظروف المؤاتية ينبغي أن يستخدمها الطرفان لدعم السلام والتوصل إلى قرار نهائي بشأن هذه الحدود المشتركة. ووجود البعثة سيساعد بالتأكيد على تهيئة مناخ تسوده الثقة المتبادلة، لكن يجب على كل من إثيوبيا وإريتريا أن تعمل على استعادة الثقة التي فقدت بعد عامين من الحرب، وذلك باتخاذ تدابير ملموسة - مثل الإفراج عن أسرى الحرب أو تبادل المعلومات بشأن المناطق المزروعة بالألغام. وما من شك أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وقواتها البالغة ٤٢٠٠ عنصرا، ستضطلع بدور لتحقيق الاستقرار. بيد أننا نوافق أيضا على أنه ينبغي ألا يعتبرها الطرفان بديلا لاتفاق للسلام. فعلى الطرفين أن يواصلا الاشتراك بشكل مرن وبإحساس بالمسؤولية في المفاوضات التي تجري بمساعدة الولايات المتحدة، وبواسطة الممثل الخاص للرئيس، السيد أنتوني ليك، ورئيس الجزائر، الرئيس بوتفليقة، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التحديد والترسيم النهائيين لحدودهما المشتركة.

وكما ذكرنا في الإحاطة الإعلامية المفتوحة يوم الأربعاء الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر المتصلة باستراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام، توضح لنا الآثار الإنسانية والمؤسسية والاقتصادية للصراعات أن السلم والمصالحة الدائمين يتطلبان أكثر من مجرد وقف إطلاق للنار. فينبغي أيضا تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل، بل وينبغي له ألا يواصل، عدم مبالاته بهذه المهمة الحيوية المتمثلة في توطيد السلم الذي كان التوصل إليه بين إريتريا وإثيوبيا أمرا بالغ الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره والبيان الذي أدلى به توا. وإننا نقدر الجهود التي تبذلها هولندا للنهوض بعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا.

ومنذ توصل البلدان إلى الاتفاق على إنهاء الأعمال القتالية تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه الماضي، ما زالت الحالة هادئة على طول الحدود. ويتم وزع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بشكل سلس. وقد بدأ البلدان بالفعل محادثات عن قرب. كما أن الأطراف المعنية تقوم بكل ما في وسعها للاضطلاع بجهود الوساطة. ونحن نعرب عن تقديرنا لهذه البوادر الإيجابية.

وفي الوقت الراهن، يتعاون الجانبان مع الجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليصعد أعماله ويبذل، بالإستناد إلى التقدم المحرز أصلا، قصارى جهده لمساعدة البلدين على التوصل إلى سلم شامل ودائم. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس الجزائر السيد بوتفليقة، والممثل الخاص للأمين العام، وكذلك الأطراف الأخرى المعنية لمواصلة جهود الوساطة التي تضطلع بها لمساعدة الجانبين على القيام بالجولة التالية من المحادثات عن قرب وعلى محاولة التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن قضايا أساسية من قبيل ترسيم الحدود والتعويض بغية تهيئة الأوضاع اللازمة لحسم الصراع. ونأمل أيضا في استجابة إيجابية من المجتمع الدولي للنداء المعزز المشترك بين الوكالات بشأن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في كلا البلدين.

ونحن نقدر تعاون البلدين مع البعثة. ونأمل أن تواصل الإسراع بوزع أفرادها. ونرحب بتولي السيد ليغويلا

منصب الممثل الخاص المعني بإثيوبيا وإريتريا. كما نأمل أن تتمكن البعثة تحت رئاسته، من تنفيذ أعمالها بالاستناد إلى ولايتها المحددة في القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) وأن تساهم في حسم الصراع بين البلدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للأمين العام ولكن أيضا، سيدي الرئيس، على ما قدمتموه من معلومات وتحليلات بالغة الأهمية والقيِّمة بشأن الحالة فيما يتعلق بتسوية الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن نشاطركم تقييمكم لاحتمالات تسوية هذا الصراع الخطير بين الدولتين الذي أدى إلى تقسيم أمتين شقيقتين.

ويسعدنا أن نلاحظ الوزع الديناميكي لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وواسعة النطاق في منطقة الصراع. وقد أمكن تنفيذ ذلك بفضل التعاون بين الطرفين والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية اللتين تشجعان عملية التفاوض بين الطرفين. ونأمل في أن تكون احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية غير بعيدة المنال. والطريق إليها يمر عبر عملية حفظ سلام ناجحة للأمم المتحدة تهدف إلى النهوض بتنفيذ اتفاق الجزائر المعقود في ١٨ حزيران/يونيه من خلال القيام بشكل مواز بمفاوضات لتحقيق سلم نهائي ودائم.

وقد اتخذت أصلا خطوات إيجابية في كلا المجالين. وتمت بالفعل، بالتعاون مع الطرفين، المرحلتان الأوليان لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما يجري على وجه السرعة تشكيل القوات التابعة للبعثة وفقا للقرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠). وروسيا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، تعتمد عليه لتعزيز التدابيرالإيجابية لحسم الخلافات على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ولتحديد دور بنّاء تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهوض بعملية التسوية.

ومن المهم أن يعلن الطرفان في المفاوضات المستأنفة المقرر عقدها تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة ممثل الأمم المتحدة، عن التزامهما بحسم الصراع بالوسائل السلمية. والحفاظ على نظام وقف إطلاق النار القائم فعلا هو تأكيد واضح على هذا الالتزام. ولضبط النفس والنوايا الحسنة للطرفين، في الظروف الحالية، أهمية خاصة وكذلك امتناعهما عن أية أعمال استفزازية قد تؤدي إلى تعقيد الحالة في منطقة الصراع. ووفقا للالتزامات التي تعهد لها الطرفان فيما يتعلق بالأمن، ينبغي أن يظهرا أكبر قدر من النوايا الحسنة من خلال تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة. ونحن بالغوا التقدير للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها السابق، السيد بوتفليقة رئيس الجزائر. ونعتقد أن من المهم أن يواصل مجلس الأمن دعمه وتشجيعه الكاملين لهذه الجهود لكفالة تحقيق المزيد من التقدم في الحوار السياسي.

وكسر الجمود في الأزمة لن يتحقق إلا بالطرق السياسية وفي سياق مبادئ القانون الدولي. ونحن نؤيد بثبات وعزم هذا النهج في مجلس الأمن ومن خلال الاتصالات التي نجريها مع كل الأطراف المعنية. ونحن نتشاطر القلق بشأن الآثار الإنسانية الخطيرة للصراع التي أدت إلى تشريد واسع النطاق للسكان وزادت من الحاجة إلى المزيد من المعونة الغذائية.

وحسم هذه المشاكل يتطلب أن يوليه المانحون الدوليون ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة اهتماما على سبيل الأولوية. والاتحاد الروسي سيقدم المساعدة الإنسانية للسكان في إريتريا وإثيوبيا الذين يعانون نتيجة للجفاف وللأعمال العسكرية وكذلك للاجئين الإثيوبيين الموجودين في الأراضي السودانية.

وروسيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وصديقا مخلصا للدول الواقعة في القرن الأفريقي، ستواصل تشجيعها الفعال على إقامة سلم دائم بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن على استعداد للعمل بنشاط فيما يتعلق بمشروع البيان الذي من المقرر أن يعده رئيس مجلس الأمن لاعتماده في الأسبوع القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر وفد هولندا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن قضية لها أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلام في القرن الأفريقي وللقارة الأفريقية ككل. واغتنامكم، سيدي، هذه الفرصة لإحاطة المجلس علما بزيارتكم لإثيوبيا وإريتريا، ولاقتراح تدابير لبناء الثقة لإعطاء زخم لعملية السلام يوضح بجلاء النهج البنّاء الذي تتبعه هولندا حيال قضايا السلم والأمن الدوليين.

ونشكر الأمين العام كذلك على تقريره عن التطورات بين إثيوبيا وإريتريا منذ اتخاذ القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠). ونرحب بتعيين قائد قوة السلام، وكذلك تعيين السفير جوزيف ليغوايلا ممثلا خاصا للأمين العام. ونحن متأكدون من أن مهارته وخبرته الدبلوماسيتين ستمكنانه من كسب ثقة الطرفين وتعاونهما وهو يقود بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

ونود أن نثني كذلك على البلدان المساهمة بقوات، ونتطلع إلى النشر الكامل للبعثة. ونلاحظ أنه بحلول يوم الاثنين القادم، ستكون المرحلة الثالثة من النشر في كل من البلدين جارية على نحو كامل، مما يؤدي إلى إنشاء ورصد منطقة أمن مؤقتة، عملا باتفاق وقف الأعمال القتالية.

ومما يشجع وفد بلادي، محافظة البلدين طيلة الأشهر الخمسة الماضية على وقف إطلاق النار، الذي نجحت منظمة الوحدة الأفريقية في التوسط لتحقيقه، ونثني على المنظمة، وممثلها الخاص، الرئيس بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر. إن مشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في السعي لحسم هذا النزاع خير مثال على العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية في مجال التعاون في البحث عن السلام.

ومع ذلك، نوافق على أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به لكي نصل إلى تسوية شاملة ونهائية. وهذا يتضمن تعيين الحدود، وترسيمها، وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن المحادثات عن قرب قد بدأت بالفعل.

ولا تزال جامايكا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة في كل من إريتريا وإثيوبيا. وقد أشار الأمين العام في ملاحظاته إلى الأعداد الضخمة من المشردين، وإلى وجود ألغام أرضية ومعدات حربية لم تنفجر بعد. ونؤيد دعوته إلى تخفيف حدة المعاناة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب القتال، وإلى تنفيذ برنامج إزالة الألغام.

وختاما، أود أن أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، ووفد هولندا، على معالجة هذه القضية على هذا النحو المتعمق. ونؤيد أن تدرج في بيان رئاسي تدابير بناء الثقة التي اقترحتموها على الطرفين، ونتطلع إلى العمل مع وفدكم لاستكمال هذا البيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجّهتها إلى وفد هولندا.

السيدة أشيبالا - موسافي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، ذكرتم في ملاحظاتكم الاستهلالية، ضمن جملة أمور، أن الاستقرار، والتنمية،

والنمو الاقتصادي في أفريقيا أولويات قصوى للسياسة الخارجية لبلدكم. وبوصفي أفريقية، أود أن أقول إنه يمكننا أن نشهد على ذلك، فهو حقيقة لا جدال فيها. ونثني عليكم كل الثناء لمبادرتكم بزيارة المنطقة الفرعية لشرق أفريقيا لكي تزودونا بمعلومات مباشرة عن التطورات الجديدة التي تحدث هناك. إن إحاطتكم الإعلامية وآراءكم المتعمقة والموضوعية تأتي في حينها على نحو خاص، بالنظر إلى وصول ونشر قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك لكي أعرب عن أطيب تمنيات وفد بلادي للسيد ليغوايلا، الممثل الخاص للأمين العام الذين عيُّن مؤخرا.

ونحن، في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نفخر بأنه قد تم تكليف أحدنا بالمساعدة على استعادة السلام والاستقرار في منطقة أخرى. ونود أن نؤكد الحاجة إلى التنفيذ المستمر والشامل لقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة.

ويراودنا أمل قوي في أن التزام الطرفين باتفاق وقف الأعمال القتالية سيسمح لشعبي إثيوبيا وإريتريا، اللذين تعرّضا لويلات الحرب، بأن يتمتعا بالسلام والأمن. ونرى أن الريبة لعبت دورا رئيسيا في إثارة هذا الصراع. ولهذا، فإن أية تدابير لبناء الثقة يمكن أن يمتثل لها الطرفان ستدفع إلى الأمام بتنفيذ القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) وتزيد من تعزيز السلام بين هذين البلدين المتجاورين. ونحن ننظر إلى تدابير بناء الثقة التي طرحتموها في هذا الإطار، السيد الرئيس.

إننا نعلم أن الحالة الإنسانية هناك مؤسفة، حتى في ظل الظروف العادية، نظرا لجملة أمور منها المناخ المناوئ في تلك المنطقة. وفضلا عن ذلك، تشكل الألغام الأرضية تحديا خطيرا للأمن وللأنشطة الإنمائية. ولهذا، فإن أنشطة إزالة الألغام في مناطق الأمن المؤقتة، وفي المناطق المجاورة لها، أمر له أهمية حاسمة، كما أن تقديم المساعدة الدولية أمر ضروري. ونأمل في أن تيسر مهمة العاملين الدوليين في المجال الإنساني، لكي يخففوا بأقصى فعالية تمكنه من حدة المصاعب التي يعاني منها مَن هم في حاجة إلى مساعدة.

ونطالب الحكومتين بأن يكفلا حماية جميع الموظفين الدوليين. فوجودهم في المنطقة يشكل تدبيرا لبناء الثقة بين الطرفين، دعما لعملية السلام.

إن الإحاطة الإعلامية التي حصلنا عليها اليوم تحدث بعد بضعة أيام من مداولات الجمعية العامة حول البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا السياق ننظر إلى أهمية ومغزى التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقديرنا لكم، السيد الرئيس، ولوفدكم، على إتاحة الفرصة لعموم أعضاء الأمم المتحدة للمشاركة في جلسات المجلس. وهذا، في حد ذاته، يؤكد الأهمية التي تعلقونها على الشفافية في مداولات مجلس الأمن.

وختاما، يثني وفد بلادي عليكم، سيدي، لتخصيصكم هذه المداولات، أثناء رئاستكم، للقضايا الأفريقية المشتعلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهتها إليّ.

السيد ميسران (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكركم، السيد الرئيس، كما يشكر الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية المتفائلة، والبيان المستكمل لكل ما جدّ عن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. ونود أن نهنئكم ووفدكم بكل إخلاص على مشاركتكم الشخصية، فضلا

عن مشاركة حكومتكم، وعلى إسهامكم الإيجابي في جهود السلام في أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وأنا على ثقة من أن جهودكم الحميدة ستشجع حكومات غربية أخرى على أن تفعل نفس الشيء من أجل أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بالصراعات المحتدمة في تلك القارة.

ونتفق معكم على أن لأفريقيا أهميتها بوصفها قارة تشغلنا، وأرضا تبشِّر بالخير، وأود أن أضيف أنها أرض الرخاء.

ويكتسب استمرار المجلس في الاهتمام بهذا الموضوع أهمية حاسمة إذ تبدأ بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا المرحلة الأخيرة لانتشارها. ونرحب في هذا الصدد بما تم مؤخرا من تعيين السفير لغويلا جوزيف لغويلا ممثلا خاصا للأمين العام في إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن تعيين اللواء باتريك ك. كاميرت، وهو من بلدكم يا سيدي الرئيس، قائدا لقوة البعثة. ونرى أن تعيينهما سيزيد من تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة لإنجاز المهام المنوطة بها، بما فيها التحقق من وقف الأعمال القتالية.

لقد أذن قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بنشر ما يصل إلى ٢٠٠ ٤ جنديا، من القوات، منهم ما يصل إلى ٢٢٠ من المراقبين العسكريين، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. ونرى أن البعثة ستؤدي دورا رئيسيا على أرض الواقع في المساعدة على بناء الثقة دعما لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نرجو أن تكون جميع الأعمال التحضيرية قد بلغت مراحلها النهائية قبل الوصول الوشيك لآلاف الأفراد في منطقة العمليات. ونثق بأن الطرفين سيمنحان البعثة تعاونهما الكامل لكفالة سبل وصولها إلى الأماكن وسلامتها وحريتها في الحركة، على النحو المطلوب في القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠). وسيكون على نفس القدر من الأهمية ضمان الطرفين لوصول موظفي المساعدات الإنسانية الآمن دون إعاقة إلى من يحتاج إليهم من السكان، بالنظر إلى خطورة الحالة الإنسانية.

وقبل أن اختتم كلمتي، يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لثبات وقف إطلاق النار. فهذا يدل على إصرار الطرفين على الامتثال لاتفاق وقف القتال. ومع أن هذا أمر جدير بالترحيب بصفة خاصة، فإننا نود أن نكرر التأكيد على أن هذا الاتفاق يربط إنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بإتمام عملية تحديد خط الحدود المشترك وترسيمه. ومن ثم، لا مفر من استمرار الطرفين في المفاوضات التي تجري برعاية منظمة الوحدة الأفريقية، واتفاقهما دون إبطاء على تسوية شاملة ونهائية للصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى شخصي.

السيد كاسيه (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن مدى سرور وفدي لرؤيتكم يا سيدي تترأسون هذه الجلسة العلنية المعنية بإثيوبيا وإريتريا، وعن شكري لكم لأخذكم زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة. وأود أن أشكركم أيضا على سلاسة تحليلكم للحالة، في أعقاب زيارتكم الأخيرة إلى المنطقة. وأود أيضا أن أوجه من خلالكم الشكر إلى السفير بيترفان والسوم، على الكيفية الممتازة التي يمارس بها رئاسته لمجلسنا هذا الشهر. كما نود أن نوجه الشكر إلى فريق هولندا في مجلس الأمن بأجمعه.

ويستحق الأمين العام السيد كوفي عنان التقدير والتهانئ على صموده في تقديم الدعم وتفانيه للتسوية السلمية للصراعات في أفريقيا، ولا سيما الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، ونشكره على بيانه البالغ الفائدة اليوم.

ويمثل توقيع اتفاق وقف القتال بين حكومة إثيوبيا وحكومة إريتريا إنجازا هاما للغاية وخطوة حاسمة صوب

التسوية السلمية لصراع مأساوي لم يكن ينبغي أبدا أن ينشب بين البلدين. وقد أدى ذلك الاتفاق، الذي وقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وكان قد تم التوصل إليه من خلال الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والرئيس بوتفليقة، إلى أن يصبح من الممكن الإسراع بنشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وتوسيع نطاقها.

ونرحب بتعيين قائد القوة اللواء باتريك كاميرت، وهو تعيين مشرف لبلدكم سيدي الرئيس. كما نرحب بالدور الإيجابي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السفير لغويلا، الذي يعمل مع زعماء الطرفين ومع منظمة الوحدة الأفريقية. ونأمل أن تساعد هذه الاتصالات على تبديد الشك القائم بين المتحاربين السابقين وعلى جمعهم للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وهي البعثة قبل الأخيرة من جيل جديد من البعثات الموفدة إلى قارتنا، لا تزال تشكل عنصرا حاسما لضمان استدامة وقف إطلاق النار ولتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تسوية دائمة. ولا يمكن أن يُتخذ نشرها ذريعة لتبرير الشلل السياسي والدبلوماسي. وفي هذا الصدد، يُعرب وفدي عن تأييده للنداء الذي وجهه الأمين العام إلى إثيوبيا وإريتريا لمواصلة إبداء الإرادة السياسية التي أظهرتاها بتوقيع اتفاق وقف القتال. ونرى أن الحكم على هذه الإرادة السياسية سيكون عن طريق التقدم المحرز في المباحثات عن قرب. ونحن ندعو الطرفين أيضا إلى مواصلة بذل جهودهما للتوصل عن طريق المفاوضات إلى سلام دائم. ونرى أن تحديد وترسيم خط الحدود بأسرع ما يمكن سيشكل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ويجب على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مواصلة التعاون الوثيق بينهما على جميع الأصعدة، كما ذكرنا بعد توقيع اتفاق وقف القتال، وكما كررنا القول في أعقاب نشر البعثة. بيد أن منظمة الوحدة الأفريقية بحاجة إلى المساعدة والدعم من أجل استعادة السلام، إذا أُريد لها أن تؤدي الدور اللائق بها في مجال الدبلوماسية الوقائية والتعمير وتوطيد أركان السلام.

لقد عانى شعبا إثيوبيا وإريتريا الأمرين من جراء الصراع بين بلديهما. وأدى الجفاف إلى تفاقم الحالة. ويساور وفدي القلق بصفة خاصة إزاء العدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في هذه المنطقة. وسيكون من الأمور الهامة للبعثة أن تقيم تعاونا وثيقا مع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في المنطقة وأن تحافظ على هذا التعاون. ونرحب بالتقدم الواضح الذي تم إحرازه بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي. بيد أننا نحث المجتمع الدولي على أن يكون سخيا في توفير المعونة المالية، سواء الثنائية أو المقدمة عن طريق أفرقة الأمم المتحدة في هذين البلدين، وذلك من أجل توفير الغوث للسكان.

وما زال وفدي يساوره القلق بشأن وجود الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ولا تزال هذه الحالة تشكل عائقا يعترض طريق الأنشطة الإنسانية، والتعمير، ونشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بصفة خاصة. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التقنية والمالية إلى هذين البلدين، اللذين ينبغي أن يتعاونا بدورهما لتنفيذ أنشطة إزالة الألغام.

وختاما، تهيب مالي بالطرفين أن يواصلا إبداء التزامهما بالسلام والتنمية والرخاء، لا من أجل الشعبين المعنيين فحسب، وإنما من أجل المنطقة والقارة الأفريقية برمتها.

ووفدي يا سيدي الرئيس رهن إشارتكم، لإعداد الصيغة النهائية للبيان الرئاسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على كلماته الرقيقة الموجهة إلى السفير فان والسوم وإلى شخصي.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أصغى وفدي بكثير من الاهتمام للملاحظات التي أبديتموها، سيدي الرئيس، بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن الاقتراح القيِّم الذي تقدمتم به هذا الصباح. وأود أيضا أن أُعرب عن تقديري لكم لمساهمة هولندا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل لذلك الصراع الذي طال أمده.

ونشعر أيضا بالامتنان للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة التي شملت التطورات الهامة الأخيرة في الحالة وأفادتنا بالتقدم المحرز في العودة إلى الأوضاع الطبيعية في المنطقة.

ونحن نساند الجهود النشطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية. ويُعرب وفدي عن ترحيبه باستئناف المباحثات عن قرب بين إثيوبيا وإريتريا برعاية المنظمة في الشهر الماضي، بعد توقفها لمدة أربعة أشهر. ومن الأمور المشجعة أن الطرفين يركزان على المسائل المتعلقة بتنفيذ خطة السلام. ونرحب في هذا السياق بالتزامات حكومتي إثيوبيا وإريتريا بأحكام اتفاق وقف القتال، الأمر الذي بدا جليا في تعاون كلا الحكومتين بشكل وثيق مع مكاتب الاتصال التابعة للأمم المتحدة.

وقد تم نشر المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة حتى الآن في مواقع أفرقة عمليات البعثة وعددها ١١ موقعا. ومن المهم الإسراع بأعمال مكاتب الاتصال، فضلا عن إنشاء جهات للتنسيق والتفاعل مع مراكز القيادة العسكرية لكل من إثيوبيا وإريتريا في الجبهة.

ونؤمن بأن هذا سيسهل وضع جدول زمني لنشر مزيد من المراقبين العسكريين. ونؤمن أيضا بأنه سيكون من المفيد تلقي إحاطات إعلامية ومعلومات من الأمانة العامة للأمم المتحدة، بصورة دورية، عن مراحل تنفيذ انتشار البعثة والإعداد لاتفاق مركز القوة الذي يبرم بين الأمم المتحدة وإثيوبيا وإريتريا.

ويسعدنا أن نلاحظ الأنشطة الهامة للممثل الخاص للأمين العام، السفير لغوايلا، الذي لا تخفى علينا مهاراته الدبلوماسية وخبرته. إن تقرير الاجتماع الذي عقده في أديس أبابا قبل ثلاثة أيام يعطينا سببا طيبا للتفاؤل. لكننا نظل قلقين حول الحالة الإنسانية في كل من إثيوبيا وإريتريا، لا سيما من حيث توفر الإمدادات الغذائية والطبية. إن الاستجابة السريعة والفعالة من المجتمع الدولي للطلب بتوفير المعونة الإنسانية لكلا البلدين تكتسي أهمية استثنائية. وفي هذا السياق ندعو الحكومتين إلى مواصلة التحلي بضبط النفس إلى أقصى درجة لمنع تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مساهماتهم. ونتيجة لهذه المناقشة، نود أن نؤكد النقاط التالية:

إن الصراع بين الطرفين يجب أن يحسم باتفاق سلام شامل. وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا يمكن أن تؤدي دورا مفيدا في خلق الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق، غير أن وجودها ليس بديلا عن اتفاق السلام ذاك. لقد أعربت وفود عديدة عن تأييد اقتراحنا بضرورة أن يعتمد الطرفان تدابير بناء الثقة. وأكرر اقتراحي بتشكيل فريق أصدقاء إثيوبيا وإريتريا دعما لعملية السلام. إن الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن، وبوسعي أن أبلغ المجلس بأن هولندا ستبدأ الأسبوع القادم في عمليات النقل عبر جسر جوي استراتيجي وبأن انتشار وحداتنا سيكتمل بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر.

ومجلس الأمن يعلن عن تأييده التام لأعمال منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما جهود الجزائر والدول الأعضاء المهتمة الأخرى للتوصل إلى اتفاق سلام شامل. أخيرا، يعلن المجلس استعداده لدعم اتفاق السلام المرتقب.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.